E-ISSN : 2790-2404
P- ISSN 2070-9250
Qadaya siyasiyyat

Ministry of Higher Education
& Scientific Research
Al-Nahrain University
College of Political Science

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة النهرين
كلية العلوم السياسية

قضايا سياسية

Political Issues

مجلة فصلية محكمة

Arab Impact Factor
معامل التأثير العربي
2022:(2.11)
معامل تأثير (Arcif)
2022:(0.1712)

العدد ٧٢
Issue 72

كانون الثاني - شباط - اذار / ٢٠٢٣
Jan. - .Feb - .Mar. / 2023

جامعة النهرين
كلية العلوم السياسية

E-ISSN 2790-2404
P- ISSN 2070-9250
(معامل التأثير العربي 2022) : 2.11
(معامل ارسيفArcif 2022) : 0.1712
DOI prefix: 10.58298

قضايا سياسية
Political Issues

مجلة فصلية محكمة تعنى بنشر الأبحاث والدراسات السياسية العراقية والعربية والدولية
http://pissue.iq

رئيس هيئة التحرير
أ.د. عماد صلاح الشيخ داود
كلية العلوم السياسية – جامعة النهرين

مدير التحرير
أ. د. علي حسين حميد
كلية العلوم السياسية – جامعة النهرين

هيئة التحرير

أ.متمرس د. رياض عزيز هادي	المساعد الاسبق لرئيس جامعة بغداد للشؤون العلمية .
أ.د. طارق يوسف اسماعيل	جامعة كلكاري–قسم العلوم السياسية (كندا) .
أ.د. منعم صاحي حسين	جامعة النهرين - كلية العلوم السياسية .
أ.د. عبد الفتاح ماضي	المركز العربي للابحاث (الدوحة – قطر) ..
أ.د. عامر حسن فياض	عميد كلية الآمال الجامعة .
أ.د. قاسم محمد عبد علي	جامعة النهرين – كلية العلوم السياسية.
أ.د. سرمد زكي حامد	جامعة النهرين – كلية العلوم السياسية.
أ.د. عبد الصمد سعدون عبدالله	جامعة النهرين - كلية العلوم السياسية.
أ.د. لبنى خميس مهدي	جامعة النهرين – كلية العلوم السياسية.
أ.د. هشام حكمت عبد الستار	جامعة النهرين – كلية العلوم السياسية.
أ.د. محمد ياس خضير	معهد العلمين للدراسات العليا .
أ.د. نوزاد عبد الرحمن الهيتي	المعهد الدبلوماسي (الدوحة – قطر) .
أ.د. شيرزاد امين	جامعة صلاح الدين – كلية العلوم السياسية.
أ.د. احمد غالب محي	جامعة النهرين - كلية العلوم السياسية.
أ.د. عبد الحسين شعبان	الكلية الجامعية للاعنف وحقوق الانسان (بيروت– لبنان).
د. الكسندر داودي	جامعة ماري وود (الولايات المتحدة الاميركية).
د. فاطمة مهاجر	وزارة التعليم العالي (المملكة المغربية).

أ.م.د.حذام بدر حسين
تدقيق اللغة العربية

أ.د. عبد العظيم جبر حافظ
تدقيق ابحاث طلبة الدراسات العليا

أ. د. نصر محمد علي
تدقيق اللغة الانكليزية

تنسيق الموقع الاليكتروني
مبرمج . رؤى جعاز

التنسيق الفني والمتابعة
المدرس محمد محي الجنابي

التنسيق الاداري
م. مدير شيماء بشير موسى

الشؤون المالية
م. مدير علي عبد الله جابر

البحوث المنشورة تعبر عن آراء أصحابها وليس بالضرورة عن رأي المجلة

قواعد النشر

- لغة المجلة هي اللغة العربية والانكليزية على أن يراعى الوضوح وسلامة النص.
- ترحب المجلة بنشر البحوث والدراسات السياسية النظرية والتطبيقية ولا سيما التي تجعل من قضايا المنطقة والعالم محط اهتمامها، ماضياً وحاضراً ومستقبلاً، وعلى وفق الآتي:
- أن لا يزيد عدد صفحات البحث أو الدراسة عن (25) صفحة مطبوعة بثلاث نسخ مرفقة مع قرص مرن (CD)، مع مراعاة حجم الخط (14) والتباعد (1,15) ونوع الخط Simplified Arabic على ان تكون الهوامش اسفل كل صفحة مطبوعة بالطريقة الالكترونية وبحجم خط (11) ونوع الخط Simplified Arabic وتجمع بقائمة منفصلة عن المصادر في نهاية البحث.
- أن تعتمد الأصول العلمية المتعارف عليها في إعداد البحوث والدراسات وكتابتها وبخاصة التوثيق بحيث تتضمن:

بالنسبة للكتاب الآتي: أسم المؤلف، عنوان الكتاب، مكان النشر، الأسم الكامل للناشر، تاريخ النشر، أرقام الصفحات.

اما بالنسبة للمقالة: فتتضمن أسم الكاتب، عنوان المقالة، اسم الدورية، مكان صدورها، عددها، تاريخها، وأرقام الصفحات.

- أن تتصف البحوث والدراسات بالموضوعية والدقة العلمية.
- أن تعتمد الترقيم العشري للعناوين الأساسية والفرعية او التنصيف المعياري العام.
- يرفق مع كل بحث او دراسة ملخصين (احدهما باللغة العربية والآخر باللغة الانكليزية) وقائمة بالمراجع والمصادر المعتمدة.
- تخضع جميع البحوث المقبولة للنشر الى نظام الاستلال الالكتروني في كلية العلوم السياسية – جامعة النهرين.
- يرفق مع كل بحث ودراسة سيرة ذاتية مختصرة للباحث.
- تقوم المجلة بإخطار الباحثين بإجازة بحوثهم أو دراساتهم بعد عرضها على محكمين تختارهم على نحو سري من بين أصحاب الاختصاص.
- يجوز للمجلة أن تطلب إجراء تعديلات شكلية أو شاملة على البحث أو الدراسة قبل إجازتها للنشر بما يتماشى مع أهدافها.
- لا تلتزم المجلة بإعادة البحوث والدراسات التي يعتذر عن نشرها.

- ترحب المجلة بالمناقشات الموضوعية لما ينشر فيها أو في غيرها من الدوريات وبأية ردود فكرية أو تصويب، وكذلك ترحب بنشر التقارير عن المؤتمرات والندوات ذات العلاقة ومراجعات الكتب وملخصات الرسائل الجامعية التي تتم إجازتها على أن تكون من إعداد أصحابها.

توجه جميع المراسلات إلى رئيس التحرير على العنوان الآتي

مجلة قضايا سياسية، كلية العلوم السياسية، جامعة النهرين–بغداد – الجادرية.

E.mail: pirj@ced.nahrainuniv.edu.iq

www.Pol-Nahrain.org

الرقم الدولي ISSN 2070-9250

جدول المحتويات

التسلسل	اسم البحث	رقم الصفحة
1	اشكالية العلاقة بين الوكالات الدولية المتخصصة التابعة لمنظمة الامم المتحدة أ.د أسامة مرتضى باقر .م.م. سيف حمزة لفته	15 _1
2	السياسة الإيرانية تجاه العراق في ظل المتغيرات الجيوسياسية في منطقة الشرق الأوسط (الأولويات، والرهانات، والتحديات) م. د امنة علي سعيد د. فراس عباس هاشم	30_16
3	إشكال تداعيات الارهاب السياسية والاجتماعية على الشباب في العراق بعد العام 2003 أ.م.د. حمد جاسم محمد الخزرجى المدرس: سعد محمد حسن الكندي أ.م. علي مراد كاظم النصراوي	49_31
4	العلاقة بين روسيا واليمين الأوربي الشعبوي المتطرف: الدوافع والتوظيف السياسي خضير عباس حسين الدهلكي أ. د عماد صلاح الشيخ داود	66_50
5	الأطراف المصغرة في العلاقات الدولية ومستقبل تعددية الأطراف في النظام الدوليّ(تحليلٌ مقارنٌ بين النظريتين الليبرالية والواقعية الجديدة) الدكتور سومر منير صالح	96 _67
6	الاتجاهات الاستراتيجية لسياسة الولايات المتحدة الامريكية تجاه القضية الفلسطينية بعد العام 2017 م. د. عباس فاضل علوان	117_97
7	عمالة الاطفال في العراق بعد العام 2003 ... الواقع والحلول م. د. عدنان عبد الامير مهدي الزبيدي	149_ 118
8	ملامح توظيف الفضاء السيبراني في عالمنا المعاصر (الحرب الروسية – الأوكرانية انموذجا) أد. علي حسين حميد أنغام عادل حبيب	172_150
9	السياسة الخارجية الصينية تجاه المنطقة العربية (2012 – 2017) أ. م. د. عمر عبد الله عفتان	196 _173
10	الأهمية الاستراتيجية لمجموعة (بريكس) في مدرك الدول الساعية للانضمام م.م. فاطمة محمد رضا	213_197
11	دور مرتكزات الاقتصاد الافغاني في علاقاته الدولية ا.م.د. فايق حسن جاسم	226 _214
12	توظيف القوة الذكية في الاستراتيجية التُركية تجاه المنطقة العربية بعد عام2011 أ.م.د. مروان سالم علي	257_227

13	الامن المـائـي فـي العـراق دراسـة فـي التحديات والممكنات أ.م.د مصطفى فاروق مجيد	283 _ 258
14	العقوبات الاقتصادية كوسيلة ضغط في السياسة الدولية: إيران إنموذجاً م.م . منى حبيب احمد محمد العبيدي	310 _ 284
15	تحديات السياسات الاقتصادية الاوربية المشتركة في ظل النظام الدولي الجديد أ.م.د نسرين رياض شنشول	337 _ 311
16	قوة الفضاء السيبراني : ساحة صراع جديدة بين القوى الدولية و الاقليمية في القرن الحادي والعشرين م.د هديل حربي ذاري	367_338
17	ظاهرة الفساد السياسي في دولة غانا وانعكاسه على التنمية البشرية المستدامة م.م هند جمعه علي أ.م.د استبرق فاضل شعير	392 _368
18	ظاهرة الإرهاب والتطرف وانعكاساتها على السلم والاستقرار الدولي أ.م.د. وفاء ياسين نجم	418_393
19	الوعي الطبقي في الفكر السياسي الماركسي الحديث (نماذج مختارة) م. وليد مساهر حمد أ.م.د عبير سهام مهدي	484 _419

السياسة الخارجية الصينية تجاه المنطقة العربية (2012 – 2017)[∇]

The Chinese foreign policy towards the Arab region (2012 – 2017)

أ. م. د. عمر عبد الله عفتان*

Assistant Professor Dr. Omar Abdullah Aftan

الملخص

اهتمت الصين بالمنطقة العربية خاصة في المجال الاقتصادي اهتماماً كبيراً، وازدادت مصالحها على الصعيد السياسي والجغرافي والطاقة والأمن، وذلك من أجل تحقيق أهداف السياسة الخارجية الصينية التي تتسم بالسلمية والاستقلالية وتحقيق المنفعة المتبادلة والازدهار المشترك، وان الصين بحاجة إلى علاقاتها مع العرب تحقيقاً لطموحها الدولي، ودورها كقوة عالمية كبرى.

الكلمات المفتاحية: السياسة الخارجية – الصين – المنطقة العربية – العلاقات – الدبلوماسية.

Abstract

China has paid great attention to the Arab region, especially in the economic sphere. China's interests have increased at the political, geographical, energy and security levels, in order to achieve the goals of Chinese foreign policy that are characterized by peacefulness, independence, mutual benefit and common prosperity. China needs its relationship with Arab countries in order to achieve its international ambition and to practice its role as a major global power.

Keywords: foreign policy – China – the Arab region – relations – diplomacy.

[∇] تاريخ التقديم : 2023/2/3 تاريخ القبول: 2023/3/13 تاريخ النشر: 2023/3/31

* كلية بلاد الرافدين الجامعة dromarabdullah0@gmail.com

المقدمة:

شهدت السياسة الخارجية الصينية – العربية تطوراً في الفترة ما بين الحرب العالمية الأولى والثانية في القرن العشرين، نتيجة لتصاعد حركات التحرر الصينية والعربية، مما شجع ظهور عامل التفاعل السياسي والدبلوماسي في العلاقات العربية الصينية وتبادلت بعض الدول العربية العلاقات الدبلوماسية مع جمهورية الصين. وظلت هذه السياسة شبه ثابته منذ تفعيلها سنة 1975، أما الوسائل التي تتبعها الصين لتحقيق هذه الأهداف، تتغير من فترة لأخرى، ومضمون الأهداف الصينية الحالية قريبة من المصالح العربية، التي تحظى بإرث حضاري عريق، وموارد بشرية ومادية كبيرة، وقد لعب العامل الاقتصادي للصين دوراً مهماً في نموها، إذ حلت بالمرتبة الثانية بعد الولايات المتحدة الأمريكية كقوة اقتصادية، وقد استطاعت أن تخلق حالة من التوازن بين الاشتراكية الصينية والرأسمالية الغربية بسياسة دقيقة تحفظ خصوصية الصين، وتكون غير انعزالية في آن واحد وقد أهلها ذلك لأن تكون قوة ذات ثقل مقبول في الثقافات الأخرى، وبفضل هذا التوازن رأى العالم الثالث في التجربة الصينية نموذجاً اقتصادياً يحتذى به. وقد تميز الدور الصيني تجاه المنطقة العربية عن الدور الأمريكي بالمرونة في التعاطي مع قضايا المنطقة مستغلة بذلك حساسية العرب للإرث الاستعماري الغربي الذي أنهك المنطقة، واستولى على مواردها ومقدراتها، واستنزف خيراتها بطريقة اقترنت بها فكرة التعدي المباشر على السيادة العربية، ويتبين حجم الجهد الذي تبذله الصين لمزيد من التغلغل في المنطقة العربية الى حاجتها للنفط العربي، بسبب تزايد ونمو صناعتها التي أخذت بالتطور بشكل لافت، كما ان حجم التجارة الصينية في المنطقة العربية يساعدها على التغلغل وبسط نفوذها نتيجة لوفرة الإنتاج الصيني وقلة التكلفة بما يتناسب مع المستويات المعيشية في المنطقة العربية، فضلاً عن ان الأسواق العربية توفر النقد بالعملة الصعبة من ناحية، ويرفد قدرة الصين على الوصول إلى مصادر الطاقة والسلع والمواد الأولية اللازمة لضمان تنمية الاقتصاد الصيني من ناحية أخرى، وترنو الصين إلى استغلال الموقع الجيواستراتيجي للمنطقة العربية، كونها تتحكم في أهم منافذ التجارة الدولية، وممرات النقل البحري مثل قناة السويس، وباب المندب، فضلاً عن مناطق النفط القريبة إلى حد ما من الصين، فيما تجد الصين ان مكانتها في المنطقة العربية ستساعدها من استغلال هذه المواقع من أجل الانطلاق الى الأسواق العالمية، وضرب التحالفات العسكرية والأمنية في المنطقة التي تهدف الى تطويق الصين سياسياً وأمنياً. وترى الدول العربية في تقاربها مع الصين فرصة تمكنها من تحسين أوضاعها الاقتصادية، وتعزز مكانتها في العالم، وتمنحها فرصة

لاختيار حلفاء سياسيين أخرين وشركاء للتنمية بعيداً عن الهيمنة والاستغلال وهو ما تراه بعض الدول العربية ممكناً في ضوء التغيير المتسارع لتحالفات المنطقة والعالم بأكمله.

أهمية البحث: تكمن أهمية البحث من محدودية الدراسات التي تناولت الموضوع بشكل كامل، إضافة إلى افتقار المكتبات العربية للدراسات التي تناولت السياسة الخارجية الصينية تجاه المنطقة العربية، وتحليل العوامل التي تؤثر في تلك السياسة.

هدف البحث: تسليط الضوء على توجه السياسة الخارجية الصينية تجاه المنطقة العربية، ومقومات الصعود الصيني في النظام الدولي، وأثره على المنطقة العربية.

إشكالية البحث: تكمن في دراسة تطور السياسة الخارجية الصينية تجاه المنطقة العربية كقوة فاعلة لها نفوذ في النظام العالمي وإحداث تغيير بميزان القوى في النظام العالمي من خلال تناول التداعيات الداخلية التي دعت إلى تبلور العلاقات الصينية – العربية. ويتمثل السؤال البحثي الرئيسي في:

ما هو تأثير السياسة الخارجية الصينية تجاه المنطقة العربية؟ وينبثق عنه الأسئلة الفرعية الآتية:

1- ما أهمية المنطقة العربية في السياسة الخارجية الصينية؟
2- ما هي مؤسسات صنع القرار في السياسة الخارجية الصينية؟
3- هل أثر الصعود الصيني في النظام الدولي على السياسة الخارجية الصينية تجاه المنطقة العربية؟
4- ما هي أهداف السياسة الخارجية الصينية تجاه المنطقة العربية؟

فرضية البحث: تنطلق فرضية البحث من الأسباب الموجبة لتوجه السياسة الخارجية الصينية تجاه المنطقة العربية وفي مقدمتها العامل الاقتصادي والمصالح المتبادلة بين الطرفين وأثرها على تطور تلك العلاقة، إضافة إلى الصعود الصيني في النظام الدولي.

منهجية البحث: تم الاستناد على منهج المصلحة الوطنية في تفسير السياسة الخارجية الصينية تجاه المنطقة العربية لتحقيق أهدافها، ومصالحها الوطنية، كما استند على المنهج الوصفي التحليلي من خلال قراءة ووصف عناصر القوة الاقتصادية والعسكرية المتنامية، وانعكاسها على سياسة الصين الخارجية، ومعرفة أهم الخصائص والصفات المميزة للسياسة الخارجية الصينية تجاه المنطقة العربية.

أولاً: أهمية المنطقة العربية في السياسة الصينية

تتمتع المنطقة العربية بأهمية استراتيجية كبيرة، من حيث الموقع، والثورات الطبيعية، وذلك لوجودها في وسط قارات العالم الثلاث (اسيا، وافريقيا، وأوروبا) واحتكارها خطوط الملاحة العالمية، خاصة قناة السويس، وايضاً لامتلاكها أكبر مخزون من الثروة النفطية الهائلة، إذ تمتلك ثلثي احتياطي العالم من هذه المادة الحيوية للاقتصاد العالمي، وللدول الصناعية الغربية على وجه الخصوص، وذلك كله جعل منها قوة جذب للقوى الدولية، ومحط اهتمام أطماع الفاعلين الدوليين والإقليميين، وصراع القوى الكبرى؛ لأحكام السيطرة عليها، والقيام بدور يتوافق مع أهدافها ومصالحها الاستراتيجية[1].

ولم تكن المنطقة العربية على قدر كبير من الاهتمام لدى صانعي السياسة الخارجية، إذ إن دور الصين ظل محدوداً، واقتصر على التبادلات التجارية والثقافية، وبعد تأسيس جمهورية الصين الشعبية عام 1949م، واكتسابها للشرعية الدولية بعدما كانت تايوان ممثلاً شرعياً لها لدى دول المنطقة، أيدت الدبلوماسية الصينية نضالات التحرر الوطني لشعوب المنطقة ضد الاستعمار، كما عارضت بشدة الهيمنة الأمريكية والسوفيتية على المنطقة العربية، وسعت إلى تنمية العلاقات الودية مع دول المنطقة، متمسكة بمقولة "مشكلات المنطقة يجب حلها عن طريق شعوب المنطقة، وبعيداً عن أي تدخلات خارجية"[2].

ومع تزايد تركيز القوى الكبرى في علاقاتها بالبلدان العربية، بوصفها منطقة استراتيجية للفاعلين الدوليين، كانت رؤية الصين ان هذه المنطقة يمكن من خلالها الحفاظ على مصادر الطاقة، وهي سوق رائجة أمام الاقتصاد الصيني، بسبب ما تتميز به المنطقة العربية من موقع استراتيجي تتحكم من خلاله بسهولة في حركة تجارية نشطة؛ براً وبحراً وجواً، لذلك تحاول الصين الحفاظ على علاقات تضمن تطور العلاقات بين الطرفين، بعيداً عن استغلال المواقف، وفرض الهيمنة[3].

حققت الصين تقدماً دبلوماسياً في المنطقة العربية سنة 1956 بتطبيع العلاقات الدبلوماسية مع مصر وسوريا كأول بلدين في المنطقة يقيمان علاقات دبلوماسية مع الصين، غير أن الانتصار الحقيقي حصل في

---

[1] ماجد الكيالي، النظام الإقليمي في الشرق الأوسط ومفهوم التسوية، مجلة الفكر الاستراتيجي، العدد 41، تموز،1992، ص62.

[2] حسين العطار، العرب والصعود الصيني في مطلع القرن الحادي والعشرين، مركز الخليج للدراسات الاستراتيجية، القاهرة، 1999، ص134.

[3] بسام العسلي، الصين والتوازن العالمي، مجلة الدفاع العربي، العدد 11، دار الصياد، بيروت، 2008، ص43.

سبعينات القرن الماضي بعد انضمام الصين الى منظمة الأمم المتحدة، وتسلم بكين المقعد الذي شغلته تايلند في مجلس الأمن، كما اعترف العراق والمغرب والجزائر عام 1958 بجمهورية الصين الشعبية والكويت ولبنان عام 1971، وتبعتها الأردن 1977، وليبيا وعمان 1978، كما شهدت الصين موجه ثانية من النجاحات الدبلوماسية في المنطقة العربية بين منتصف الثمانينات وأوائل التسعينيات، حيث اقامت الامارات العربية المتحدة العلاقات الدبلوماسية مع جمهورية الصين الشعبية في عام 1984، وتلتها قطر في عام 1988، ثم البحرين في عام 1989، والسعودية في عام 1990[1].

بعد وفاة الزعيم الصيني "ماتسي تونغ" في العام 1976م تبنت الصين سياسة خارجية واقتصادية جديدة، سعت من خلالها إلى توسيع علاقاتها وشراكاتها مع المنطقة العربية، خاصة في مجال الطاقة[2]، وبحلول ثمانينيات القرن الماضي، ازداد اهتمام الصين في اكتساب النفوذ، وتوسيع نطاق حضورها في المنطقة العربية، ويعود ذلك جزئياً لمنافسة الولايات المتحدة، والاتحاد السوفيتي، وفي جزء آخر غريمتها جمهورية الصين الوطنية في تايوان[3].

أضحت الصين تولي اهتماماً كبيراً بالمنطقة العربية، من خلال حضورها الفاعل على الأصعدة كافة، وذلك عبر نسج علاقات مع بلدانها، وابداء مزيد من الاهتمام بقضاياها السياسية والاقتصادية والأمنية، دون التورط المباشر مع الولايات المتحدة الأمريكية المسيطرة على المنطقة[4]. وأصبحت تنظر إلى المنطقة العربية بثرواتها وموقعها الاستراتيجي باعتبارها "منطقة تشابك" في الصراع المحتدم، والمتواصل بين القوى الدولية المتنافسة على مناطق النفوذ – كما وصفها مستشار الأمن الداخلي القومي "زبيغنيو بريجنسكي" – وترى الصين ان حسم الصراع لصالح أي قوة دولية سيتحدد في رمال هذه المنطقة الملتهبة[5].

وتعلق الصين أهمية كبرى على المنطقة العربية، بالرغم من تركيزها في المقام الأول على الأمن

---

[1] محمد رشاد الحملاوي، إدارة الازمات، مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، أبو ظبي، 1997، ص14.

[2] جواد الحمد، اتجاهات ومحددات تطوير العلاقات الصينية العربية، ندوة حوار العلاقات الصينية العربية، عمان، 2005، ص15.

[3] ادريس لكريني، الصين وتحولات النظام الدولي الراهن، المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، العدد 233، 2012، ص461.

[4] لي وي جيان، العلاقات بين الصين ودول الشرق الأوسط، ترجمة أحمد عثمان، مجلة السياسة الدولية، العدد 45، مؤسسة الأهرام، القاهرة، يوليو، 2001، ص67.

[5] ادريس الكريني، تحولات الصين ومستقبل النظام الدولي، مجلة أفاق المستقبل، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، مارس 2013، العدد 13، ص16.

القومي، فضلاً عن استقرار محيطها المباشر، لا سيما منطقة اسيا والمحيط الهادي، واسيا الوسطى، فهي تفكر وتتصرف على نحو متزايد على صعيد عالمي. وتتمتع بعض مناطق العالم بأهمية أكبر من غيرها، وقد ازدادت أهمية المنطقة العربية بالنسبة إلى الصين في تسعينات القرن الماضي وبداية الألفية الثالثة أكثر من أي وقت مضى[1].

ونتيجة لكونها قوة ثانوية اعتصرتها القوتان العظميان خلال الحرب الباردة (1945 – 1990) انحسر وجود جمهورية الصين بشكل عام عن المنطقة العربية على مدى طويل في هذه الفترة، وكان للصين حضور ضئيل، ولم يكن لديها مصالح على المحك في المنطقة[2].

وقد اعتمدت الصين على استراتيجية "التنين الحذر" تجاه المنطقة العربية، وتظهر بكين شعوراً عميقاً بالضعف في تعاملها مع المنطقة، وتسعى جاهدة لحماية مصالحها المتزايدة في المنطقة من خلال الحرص على تجنب الانحياز إلى أطراف النزاعات والخلافات في المنطقة، وبالإضافة إلى ذلك، فإن الصين حذرة وقلقة جداً إزاء التورط في المنطقة، أو التقرب من أي دولة في المنطقة، ويحول هذا النفوذ الشديد دون الإعلان علناً عن سياسة أو استراتيجية خاصة بالمنطقة العربية، ودون تقديم التزامات صعبة لأي من دول المنطقة غير الضرورية، للحفاظ على علاقات تجارية ودية، وروابط دبلوماسية وأمنية عملية[3].

وقد شهد اهتمام الصين بالمنطقة العربية واعتمادها الاقتصادي عليه ازدياداً سريعاً منذ تسعينيات القرن الماضي، ووفقاً لأحد المحللين الأمنيين الدوليين في أبرز مراكز أبحاث في الصين "ان مصالح الصين على الصعيد الجغرافي، والسياسي، والاقتصادي، والطاقة، والأمن في المنطقة العربية، والشرق الأوسط، تتوسع باستمرار، وفي المقابل، فإن التزام الولايات المتحدة الامريكية تجاه المنطقة ونفوذها فيها يشهدان تراجعاً[4].

ويعتبر المحللون الصينيون أن المنطقة العربية هي مفترق طرق عالمي رئيسي، ومنطقة تتمتع بأهمية جغرافية واستراتيجية كبرى، ويشير احتياطي النفط الضخم والاستثمارات الصينية الكبيرة التي افيد عنها في المنطقة إلى ان أهمية المنطقة العربية ستزداد على الأرجح بالنسبة لبكين في السنوات القادمة، وستحافظ

---

[1] يانغ جيميان، الدبلوماسية الصينية، دار عالم القرن للنشر، بيروت، 2015، ص36.

[2] عماد عبد الواحد الناصر، النظام العالمي في القرن الحادي والعشرين، كلية الحقوق، الرباط، 1999، ص84.

[3] اندرو سكوبيل، الصين في الشرق الأوسط، التنين الحذر، ترجمة مؤسسة راند، كاليفورنيا، 2016، ص6.

[4] غازي حسن، الشرق الأوسط الكبير بين الصهيونية والاميريالية الامريكية، منشورات اتحاد الكتاب العرب، دمشق، 2005، ص12.

المنطقة على الأرجح على أهميتها باعتبارها سوقاً للسلع الصينية، وموقعاً لمشاريع البنى التحتية الكبرى، وربما مصدراً للاستثمار الرأسمالي في الصين، وبالإضافة إلى ذلك، يعتقد بعض المحللين الصينين أن دول المنطقة العربية ستصبح على الأرجح من أهم المؤيدين السياسيين للصين على الساحة العالمية[1].

هذه الأهمية التي تكتسبها المنطقة العربية على المستوى الجغرافي والاقتصادي، ومصادر الطاقة أعطت أهمية خاصة لدى السياسة الصينية من أجل تحقيق مصالحها الوطنية والقومية، وخصوصاً بعد ما حققته من معدلات النمو منذ بداية تسعينيات القرن الماضي، ومنحتها المجال للانفتاح على العالم الخارجي، رافعة شعار "ليخدم ما هو عالمي كل ما هو صيني"، الأمر الذي يتطلب توسيع نطاق نفوذها الجغرافي الاستراتيجي إلى أبعد من جوارها المباشر في منطقة اسيا والمحيط الهادي وتطوير علاقاتها مع دول المنطقة الكبرى في المنطقة العربية[2].

وبالرغم من الافتراض أن الصين قد أصبحت قوة عالمية لا تزال بكين بشكل أساسي قوة إقليمية ذات حضور عالمي، ولكن هذا لا يعني ان الصين تفتقر للمصالح والتطلعات العالمية، وفي حين تنشط بكين على نحو متزايد حول العالم، تحظى بوضوح بعض المناطق بأهمية أكبر من غيرها، وقد تعتبر المنطقة العربية أهم منطقة في العالم بالنسبة للصين خارج منطقة اسيا، والمحيط الهادئ، بسبب موارد الطاقة الوافرة فيها، وموقعها الجغرافي الاستراتيجي المركزي[3].

وفيما يخص المياه الإقليمية في بحر الصين شرقاً وجنوباً، بدأ المحللون والمفكرون الصينيون تقييم الوضع الجغرافي الاستراتيجي، وإعادة تقييم استراتيجية بكين الكبرى من التركيز في المقام الأول شرقاً على المحيط الهادئ، الى نهج أكثر اتزاناً ينظر إلى الشرق والغرب أيضاً[4].

ويعتقد القادة الصينيون في الآونة الأخيرة، ولا سيما منذ عام 2010، ان الولايات المتحدة تبذل جهوداً

---

[1] احمد السيد النجار، الصين والقفزة الاقتصادية العملاقة، كراسات استراتيجية، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، القاهرة، العدد 179، 2007، ص40.

[2] يونس مؤيد يونس، أدوار القوى الاسيوية الكبرى في التوازن الاستراتيجي في اسيا بعد الحرب الباردة وافاقها المستقبلية، الاكاديميون للنشر والتوزيع، العراق، 2015، ص233.

[3] اندرو ج. نايثان واندرو سكوبيل، الصين تبحث عن الأمن، منشورات جامعة كولومبيا، نيويورك، 2012، ص132.

[4] باري ج. نوتون، برنامج تنمية المقاطعات الغربية، في باري ج نوتون ودالي يانغ (محرران)، الحفاظ على تماسك الصين، التنوع والاندماج الوطني في حقبة ما بعد دينغ، منشورات جامعة كامبريدج، نيويورك، 2004، ص165.

حازمة لاحتواء الصين أو تقييدها وتجلى ذلك بوضوح تام على مقربة من السواحل الصينية، حيث تعتقد الصين ان الولايات المتحدة تتفوق من ناحية القوة، وتمتلك شبكة قوية من الحلفاء، ولا سيما اليابان، وكوريا الجنوبية، والهند، وأستراليا والفلبين[1].

ومن وجهة نظر بكين، يطرح كل ذلك السؤال حول كيفية رد الصين واختراق ما يبدو أنه استراتيجية تطويق، وهذا تحدٍ شاقٍ للغاية في شرق اسيا، واقترح في هذا الإطار بعض المحللين الصينيين تقدم الصين غرباً، لأن استراتيجية التطويق الأمريكية لا تبدو قوية في اسيا الوسطى، ولا تملك واشنطن في اقصى الغرب الصيني شبكة تحالفات لمنع الصين من اختراق التطويق، وبالتالي تتوفر أمام الصين فرص أكبر لتحسين علاقاتها، وتوسيع نطاق نفوذها الجغرافي والسياسي والاقتصادي في اسيا الوسطى، والمنطقة العربية، وما بعدهما، ويشكل التقدم غرباً استراتيجية أمن قومي تتيح للصين تحقيق التوازن الداخلي عن طريق التوجه شرقاً وغرباً، من أجل التصدي للواقع الجغرافي السياسي البحري الصعب[2].

هذه الأهمية التي تتمتع بها المنطقة العربية في السياسة الصينية توظف من أجل تحقيق أهداف السياسة الخارجية الصينية، التي تتسم بالسلمية والاستقلالية، والتي يمكن اجمالها في الأهداف التالية:

1- حماية استقلال الصين، وسلامة أراضيها وتوفير بيئة دولية ملائمة لتنفيذ الإصلاح والانفتاح على الخارج، وبناء العصرنة الحديثة في الصين، وحماية السلام العالمي، ودفع التنمية.

يتفق معظم المحللين للمعالم الرئيسية لسياسة الصين الخارجية ان السياسة الخارجية للصين تنطلق من "المبادئ الخمسة للتعايش السلمي"، حيث تمثل هذه المبادئ القواعد الثابتة لتحرك الصين العالمي، وتنص على[3]: الاحترام المتبادل لسيادة الأراضي الصينية، عدم الاعتداء على الدول الأخرى، عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول، المساواة والمنفعة المتبادلة، التعايش السلمي.

وللتأكيد على الالتزام بهذه المبادئ تم وضعها في وثائق لتبادل العلاقات الدبلوماسية بين الصين وأكثر من مائة دولة، وقد أدركت الصين ان اتباعها لتلك المبادئ الرئيسة تضمن لها المشاركة والمساهمة الفعالة

---

[1] اندرو سكوبيل وعيرزا نادر، الصين في الشرق الأوسط، التنين الحذر، ترجمة مؤسسة RAND، كاليفورنيا، 2016، ص15.

[2] جونو. غارفر وفايل ينغ وانغ، نضال الصين لمكافحة تطويقها، صحيفة (Asian Security)، الجزء 6، ديسمبر، 2010، ص42.

[3] سليمان أمجد سليمان، الصين والولايات المتحدة الأمريكية، إمكانية القطبية الثنائية، رسالة ماجستير، المعهد العالي للعلوم السياسية، دمشق، 2003، ص116.

لحل بعض النزاعات الدولية، التي لم تستطيع الدول الغربية التغلب عليها وحدها، خاصة ان السياسات التي اتبعتها تلك الدول كانت قد اضرت بها. لذلك، ترى أن الصين وشركاتها الوطنية قد استطاعت أن تملأ الفراغ الذي حصل نتيجة انسحاب الدول الغربية وشركاتها من تلك الدول، كما حدث في زيمبابوي والسودان وإيران وبورما (ماينامار) وفنزويلا[1].

2- المنفعة المتبادلة والازدهار المشترك من خلال التأييد والدعم الصيني للدول الأخرى في مجال التنمية الاقتصادية، وإقامة تعاون متنوع الاشكال في مجالات الاقتصاد والتجارة، والتنمية الاجتماعية، بالإضافة إلى دفع التنمية المشتركة، وكذلك مشاركة المجتمع الدولي في بذل الجهود للتعددية القطبية في العالم، والحفاظ على استقرار المجتمع الدولي[2].

3- التعلم المشترك، والسعي إلى تحقيق التنمية المشتركة من خلال الاستفادة المتبادلة في خبرات الإدارة والتنمية، وتعزيز التعاون في مجالات العلوم والتعليم، والثقافة والصحة، ودعم الصين للدول الأخرى في بناء قدراتها والعمل على استكشاف طريق التنمية المستدامة، حيث إن مبدأ "الصين واحد" هو الأساس السياسي في إقامة وتطوير العلاقات بين الصين وجميع الدول الأخرى.

4- تأسيس نظام سياسي واقتصادي دولي جديد عادل يقوم على احترام كافة الدول، من أجل الوصول للتنمية المشتركة. وترى الصين أن النظام الجديد يجب أن يجسد تطور النظام الدولي، وتقدم المجتمعات، وأن يعكس رغبات الشعوب ومصالحها المشتركة[3].

5- الحفاظ على التنوع العالمي، حيث تدعو الصين إلى الديمقراطية في العلاقات الدولية، وتنوع أنماط التنمية، وتبادل الحضارات والأنظمة الاجتماعية، وطرق التنمية المختلفة في العالم، وأن تستفيد الدول من بعضها البعض من خلال المنافسة، وأن تحقق التنمية المشتركة من خلال السعي لإيجاد نقاط مشتركة، وترك الخلافات جانباً[4].

---

[1] أحمد صدقي الدجاني، أضواء على الصين اليوم، دار البشير للنشر والتوزيع، عمان، 1995، ص12.

[2] عبد الله صالح، التقارب الصيني الأمريكي وافاق المستقبل، مجلة السياسة الدولية، العدد 132، 1998، ص164.

[3] وليد سالم عبد الحي، المكانة المستقبلة للصين في النظام الدولي، أبو ظبي، الامارات، مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، 2000، ص30.

[4] إبراهيم الاخرس، التجربة الصينية الحديثة، ايتراك للنشر والتوزيع، القاهرة، 2005، ص132.

6- محاربة الإرهاب بكل أشكاله، حيث تدعو الصين إلى تعزيز التعاون الدولي في هذا المجال، والمعالجة الفرعية والجذرية للأعمال الإرهابية، ومكافحتها.

7- تحسين وتطوير العلاقات مع الدول المتطورة، وتوسيع نقاط الالتقاء للمصالح المشتركة، وتسوية الخلافات بطريقة ملائمة، وذلك انطلاقاً من المصالح الأساسية لمختلف الشعوب، وبغض النظر عن الاختلافات في الأنظمة الاجتماعية، والمذاهب الأيديولوجية، وعلى أساس المبادئ الخمسة للتعايش السلمي وكذلك تعزيز علاقات حسن الجوار، والتمسك بمبدأ حسن معاملة الدول المجاورة باعتبارها دولاً شريكة، وتعزيز التعاون الإقليمي[1].

8- المشاركة في النشاطات الدبلوماسية المتعددة الأطراف، ولعب دور متزايد في الأمم المتحدة، وسائر المنظمات الدولية والإقليمية، وتأييد الدول النامية في حماية حقوقها ومصالحها العادلة.

9- تكريس العدالة الدولية، حيث لا تدخر الصين جهداً في الحفاظ على السلم العالمي، وتسوية النزاعات الدولية.

وبذلك فإن المصالح الصينية في المنطقة العربية تنقسم إلى أربعة أنواع[2]:

1- مصالح الأمن القومي: بضمنها أمن القنصليات، والمؤسسات الدبلوماسية الصينية، والموظفين الدبلوماسيين الصينين، وحريتهم في القيام بالأنشطة الدبلوماسية المشروعة في المنطقة العربية.

2- حقوق المدنيين الصينيين في المنطقة العربية: وتتمثل في السلامة الشخصية، وسلامة الممتلكات، وحرية التنقل، وتسهيلات السفر والحقوق المعيشية للمدنيين الصينيين المقيمين في دول المنطقة.

3- المصالح التجارية الصينية في المنطقة العربية: وتشمل الحرية في أنشطة الاستثمار الصيني المباشر، والأنشطة الاقتصادية والتجارية الدولية، وأمن خطوط التنقل والمركبات والعربات في دول المنطقة العربية.

4- اعتراف المجتمع الدولي: ويتمثل في الصورة الدولية، والتأثير الدولي للصين، وحرية المؤسسات الثقافية الصينية في التبادلات الثقافية المشروعة مع المنطقة العربية دولاً وشعوباً.

---

[1] حنان قنديل، الصين والعرب، مجلة شؤون عربية، العدد 129، القاهرة، 2007، ص138.

[2] إبراهيم كاخيا، الصين بين القنبلة النووية والقنبلة البشرية، مجلة الدفاع العربي، العدد 10، بيروت، 2008، ص62.

ثانياً: أهداف السياسة الخارجية الصينية تجاه المنطقة العربية

تعتمد الصين في رؤيتها الذاتية لعلاقاتها الدولية وسياستها الخارجية جملة من الأهداف العامة، التي يمكن تحديدها في الأهداف التالية[1]:

1- تدعيم التنمية الاقتصادية والتحديث، فمنذ تبني برنامج الإصلاح الاقتصادي بدأت الصين في التأكيد على أن التنمية هدف رئيسي للسياسة الخارجية، حيث أعطت الصين الأولوية لهذا الهدف.

2- النماء العسكري للمحافظة على السيادة والاستقلال، وقد ساعدت القوة الاقتصادية على تحديث المؤسسة العسكرية، حيث تم الإسراع في هذه العملية نتيجة للنزاعات الإقليمية.

3- تدعيم وضعها القومي بتحسين علاقاتها الخارجية، حيث حاولت الصين إحداث تقارب مع مختلف الدول، وتجسد ذلك من خلال علاقاتها مع الدول الأوروبية، والشرق أوسطية.

4- انتهاج سياسة الباب المفتوح، حتى تبرز على أنها لاعب مهم في الأسواق العالمية وهذا ما تجلى في زيادة المبادلات التجارية الصينية، وتدفق الاستثمارات الخارجية[2]، ويمكن القول إن أهداف السياسة الصينية حيادية لا تسعى للتدخل في الشؤون الخارجية لأي دولة، وإنما فقط تسعى لتعظيم المنفعة المشتركة بينها وبين الدول التي تقيم معها علاقات.

وفي إطار سعيها لتحقيق الأهداف السابقة، فقد اتسمت السياسة الخارجية الصينية بعدة خصائص، أهمها[3]:

أ- حذو الصين للشراكة الكاملة مع الولايات المتحدة من خلال علاقات ثنائية جديدة.

ب- انتهاج استراتيجية التوازن الناعم في علاقات القوى العظمى في المجتمع الدولي، ويتمثل هذا المسعى من خلال بناء شراكة استراتيجية عميقة مع روسيا.

ج- دعم الجهود من أجل إعادة رسم الترتيبات الإقليمية في مناطق مختلفة، بما فيها المناطق البعيدة عن

---

[1] وليد عبد الحي وآخرون، آفاق التحولات الدولية المعاصرة، الطبعة الأولى، دار الشروق للنشر والتوزيع، عمان، 2002، ص98.

[2] محمد السيد سليم، اسيا والتحولات العالمية، مركز الدراسات الاسيوية، القاهرة، 1998، ص130.

[3] شيرين محمد علي الحواني، السياسة الخارجية الصينية وأثرها على الشرق الأوسط 1990 – 2008، رسالة ماجستير، كلية الدراسات العليا – الجامعة الأردنية، 2001، ص18.

الجغرافية الصينية، كإفريقيا، وأسيا الوسطى.

د- العمل على تعزيز القوة الناعمة الصينية، من خلال المزج ما بين الدبلوماسية الاقتصادية والثقافية والأيديولوجية، بهدف زيادة النفوذ الصيني الإقليمي والعالمي.

هـ- بناء استراتيجية أمن اقتصادي عالمي أسهم في حضور دبلوماسي صيني مؤثر في مختلف مناطق العالم.

وبذلك فإن الصين تنتهج في سياستها الخارجية الأسلوب السلمي المستقل في بناء علاقاتها الدولية، وفي تحقيق مصالحها وأهدافها الرئيسية على المستوى العالمي، وعلى مستوى المنطقة العربية، التي وضعت لها الصين جملة من الأهداف الرئيسية، والتي يمكن تحديدها وإجمالها في الأهداف التالية:

1- فتح أسواق وخلق فرص استثمارية في المنطقة العربية:

فيما يخص السياسة التجارية الخارجية والاستثمارية، ارتكزت الصين على مبدأ تزايد اللامركزية الشاملة منذ عام 1985، وعرف قطاع الاستثمارات الأجنبية في الصين نموا في مجال التقنيات، وفتح الطرق أمام التكتلات الدولية، فزاد تدفق رأس المال والاستثمار الأجنبي، وتبدو هناك فرص كبرى لإعادة النظر في العوائق، سواء في الصين نفسها، أو في البلدان العربية التي تحد من جلب الاستثمارات المتبادلة، ويشمل الاستثمار العمل على إنشاء مصاف جديدة، والبحث عن حقول جديدة، حيث قامت بعض الدول العربية البترولية بالاستثمار في مجال إنشاء المصافي في الصين[1].

تتمتع المنطقة العربية من المنظور الاستراتيجي الصيني بميزتين مهمتين من حيث السوق؛ الأولى: قرب هذه الأسواق من الأسواق الصينية قياساً بالأسواق الأمريكية، أو الأوروبية، أو الأفريقية، والثانية: توفر القدرة الشرائية، لا سيما في الدول البترولية[2].

ساعدت الصين جهود بعض الدول لإحياء طريق الحرير القديمة، وذلك للاستثمار قرب أسواق المنطقة العربية، حيث تم ربط بعض مناطق الصين بكازاخستان كمرحلة أولى، وتم ربط بعض المقاطعات الغربية الصينية بقطار يصل إلى ألمانيا، ويختصر مسافة الانتقال من الصين إلى أوروبا من 36 يوماً إلى 13 يوماً

[1] عزت شحرور، الصين والشرق الأوسط، ملامح مقاربة جديدة، مركز الجزيرة للدراسات، الدوحة، 11 يونيو، 2013، ص34.
[2] زايد عبد الله مصباح، السياسة الدولية بين النظرية والتطبيق، دار الرواد، بيروت، 2002، ص24.

في قطار نقل البضائع عبر هذا الخط، ويأمل مشروع طريق الحرير الجديد أن يعبر من الصين إلى طاجيكستان وشمال إيران، ثم يتفرع إلى العراق وسوريا وتركيا، وهو ما يعزز نقل البضائع الصينية إلى المنطقة العربية، لا سيما مناطقها الثرية[1].

ويتميز الإنتاج الصيني بالوفرة، وقلة التكاليف، وحسب حاجة الصين المتزايدة للنقد الأجنبي، فقد بدأت أسواق الدول العربية أكثر جاذبية لقطاع الصادرات الصينية، على الرغم من التحول الجيوسياسي في رؤية الصين للدول العربية، إلا أن اعتماد الصين على المنطقة العربية من الناحية الاقتصادية في ازدياد مستمر، فقد بلغ حجم التبادل التجاري بين المنطقة العربية والصين حوالي (50) مليار دولار في عام 2003 فقط، ثم أخذ يتصاعد، وأعلنت الحكومة الصينية، ومجتمع الأعمال الصيني المنطقة العربية كإحدى الأسواق الجديدة للمنتجات الصينية[2]. إضافة إلى أن الدول العربية تستطيع أن تمد الصين بما تحتاجه من النفط، ولفترات طويلة، أو أن تصبح الصين المشتري النفطي الأول لدول المنطقة العربية. وبالنسبة للأسواق التجارية، تعد الدول العربية ثاني أكبر شريك تجاري للصين في العالم، وإحدى الأسواق الكبرى في العالم للمنتجات الصينية، حيث حقق تعاون الطرفين في مجال المقاولات، والطاقة، والاستثمار تقدماً ملحوظاً، فضلاً عن الطلب الكبير على البترول والغاز، والمنتجات الكيماوية في السوق الصينية[3].

ومع الاهتمام المتزايد بالعوامل الاقتصادية في العلاقات الدولية، وارتباطها بأمن الدولة ووحدتها تؤكد الصين أن السلام والتنمية هما أحد أهم أهداف السياسة الخارجية الصينية، وهما تيار العصر، ومع سياسة الانفتاح التي اتبعتها الدول العربية مع الصين شهدت منذ عقد التسعينيات تزايداً مستمراً في حجم العلاقات الاقتصادية والتجارية، وتبين ذلك في عدد الدول العربية التي تجاوز حجم تجارتها مع الصين مائة مليون دولار من 6 دول عام 1988 إلى 9 دول عام 1994، وإلى 13 دولة عام 1995، وإلى 15 دولة عام 1998، وإلى 18 دولة عام 2000، واستمر التعاون حتى شمل أكثر من 20 ضعفاً منذ سياسة الانفتاح الاقتصادي[4].

---

[1] وليد عبد الحي، متغيرات الاستراتيجية الصينية في الشرق الأوسط، مركز الجزيرة للدراسات، الدوحة، 4 ديسمبر، 2010، ص14.

[2] الحسن بن طلال، آفاق العلاقات العربية الصينية في القرن الواحد والعشرين، سلسلة الحوارات العربية العالمية، عمان، 2003، ص43.

[3] شريف علي شحاته عيسى، الطلب على النفط كمحدد للسياسة الخارجية الصينية تجاه الشرق الأوسط، رسالة ماجستير، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية – جامعة القاهرة، 2005، ص64.

[4] إبراهيم نافع، ما الذي يجري في اسيا؟ مركز الاهرام للترجمة والنشر، القاهرة، 1998، ص295.

انتهجت الصين ما يعرف بسياسة الباب المفتوح، فهي تحاول استغلال السياسة الخارجية الصينية لتحقيق سبل التنمية طويلة المدى، وهذا يعني تسخير الدبلوماسية الصينية لصالح علاقات التعاون الاقتصادي والتجاري والأمني والتقني مع دول العالم، وعلى رأسها الدول التي تمتلك رؤوس الأموال القابلة للاستثمار في الصين، والدول المالكة للتقنية المتقدمة، ثم الدول المالكة للمواد الأولية الضرورية للاقتصاد الصيني، حيث تشغل الدول العربية حيزا مهما بين هذه الدول[1].

ونجحت الصين في تحقيق تقدم اقتصادي تشمل مؤشراته الارتفاع المطرد بمعدل النمو الاقتصادي، وأصبحت قوة دولية معترفا بها، وقد ترتب على قبول الصين في منظمة التجارة العالمية زيادة كبيرة في الصادرات الصينية، والمتوقع هو أن الحوافز الممنوحة التي نتجت عن تحرير التجارة والالتحاق بمنظمة التجارة الدولية، قد تؤدي إلى زيادة كبيرة في الصادرات الصينية إلى الدول العربية، وتشمل الإلكترونيات، الملابس، المصنوعات الجلدية، وغيرها، مما أدى إلى زيادة كبيرة في تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الصين من داخل شرق أسيا، وخارجها، بما فيها الدول العربية[2]. أن الصين ومنذ أزمة المال العالمية في عام 2008 وما تلاها من أزمة اليورو، التي لا تزال تتفاعل في اسواق الدول الأوروبية، بدأت تركز أنظارها على اسواق المنطقة العربية كسوق لبضائعها، ومصدراً للطاقة لإدارة ماكيناتها الصناعية الضخمة، ولكن الثورات العربية وما تلاها من فوضى سياسية، وحروب أهلية، وتطرف وصراعات، أعاق خطط الصين الخاصة بالتوسع التجاري في المنطقة العربية، حيث تركزت خطط الصين التجارية في السنوات الأخيرة على دول مجلس التعاون الخليجي[3].

وتتربع السعودية والامارات العربية المتحدة على عرش اهتمامات الصين الاقتصادية، وهذا يعود إلى عاملين أساسيين هما امتلاكهما البترول الذي يعتبر مطلباً صينياً دائماً من أجل تحريك عجلة الصناعة الجبارة في الصين، وكونهما سوقاً استهلاكية كبيرة جداً. تعزز الصين علاقتها مع الدول العربية بشكل كبير، ويأخذ نمو العلاقات بين مسارين متزامنين، المسار الأول يعتمد على تنمية العلاقات مع الدول العربية ككل،

---

[1] سونغ منغياتغ، ورقة حول أفاق تطوير العلاقات العربية الصينية، أفاق العلاقات العربية الصينية في القرن الواحد والعشرين، سلسلة الحوارات العربية العالمية، عمان، 2003، ص54.

[2] ميرفت تلاوي، العلاقات الاقتصادية بين البلاد العربية والصين، في ورقة حول أفاق تطوير العلاقات العربية الصينية، أفاق العلاقات العربية الصينية في القرن الواحد والعشرين، سلسلة حوارات العربية العالمية، عمان، 2003، ص186.

[3] موسى مهدي، العرب وازمة الصينية مكاسب أكثر من الخسائر، العربي الجديد، 23 أغسطس، 2015، ص16.

أما المسار الثاني فيأخذ شكل وتنمية العلاقات الثنائية بين الصين وكل دولة عربية على حدة، وفي كلاً المسارين هناك خطوات مهمة تحققت وتتحقق، ولعل تصاعد التبادل التجاري بين الطرفين خلال السنوات العشر المنصرمة يشكل دليلا على هذا التقدم، وتفيد الأرقام أن حجم التبادل التجاري بين الصبن والدول العربية بلغ حوالي 230 مليار دولار في عام 2016. وأن هذا الرقم مرشح للارتفاع إلى 600 مليار دولار سنوياً خلال بضعة أعوام، وهذا الرقم مهم جدا بالنسبة للصين وللدول العربية على السواء، خصوصاً أنه يعني في تفاصيله أن الصين هي الشريك التجاري الأول لأغلب الدول العربية[1].

ومع زيادة استيراد الصين للنفط العربي، توثقت العلاقات العربية الصينية بسبب حاجة كل منهما للآخر، حيث يحمل الجانبان رغبة صادقة لتطوير التعاون بينهما ليشمل جوانب الحياة كافة، وإن اقتصاد السوق الصينية يتقدم نحو الأفضل بعد أكثر من عشرين سنة من النمو، كما أن انضمام الصين إلى منظمة التجارة العالمية يجعل السوق الصينية تتكيف مع الأسواق الدولية من كافة الأبعاد، وهي آخذة بالتطور بفعل الأوضاع الجديدة، والمتغيرات الدولية، وتعد المنطقة العربية من أكثر مناطق العالم كثافة، من حيث الأنشطة الاقتصادية الدولية بحكم موقعها الجغرافي الفريد، الأمر الذي ينتظر المزيد من آفاق التعاون، ليؤتي ثماره على الطرفين[2].

أزداد حجم التجارة الصينية العربية، حيث بلغت نهاية العام 2004 نحو 36.7 مليار دولار، وقد أرتفع الرقم إلى 100 مليار دولار بعد 5 سنوات[3]، وأعلن وزير التجارة الصيني أن الطلب الصيني البعيد الأمد على النفط الخام، والمنتجات البتروكيماوية من المنطقة العربية سيستمر، في حين يزداد الإقبال من المستهلكين العرب على الصادرات الصينية من بعض المنتجات، ولا سيما الأنسجة والآلات بفضل جودتها، وأسعارها المعقولة[4].

وعلى الرغم من محدودية إجمالي الاستثمارات الصينية في الخارج، التي لا تتعدى 10 بلايين دولار

---

[1] حنان قنديل، الصين واستمرارية الصعود السلمي، مجلة السياسة الدولية، العدد 73، يناير 2011، ص16.

[2] محمد رضا هلال، العلاقات الصينية بالدول النامية، مجلة السياسة الدولية، العدد 173، القاهرة، 2012، ص6.

[3] إلياس سابا، الأزمة المالية العالمية.. أسبابها وانعكاساتها، المستقبل العربي، العدد 360، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2009، ص61.

[4] كونراد زايتس، الصين: عودة قوة عالمية، سامي شمعون (مترجم)، مركز الأمارات للبحوث والدراسات الاستراتيجية، الطبعة الأولى، الإمارات، 2003، ص71.

إلا أن الاستثمارات الصينية في الدول العربية تعتبر مرتفعة في إطار هذا الإجمالي، خاصة في السنوات الأخيرة، وربما تصل في بعض التقديرات إلى 40% في ضوء ارتفاع حجم المشروعات الصينية في الدول العربية، حيث بلغت المقاولات الصينية في الدول العربية نصف حجم المقاولات الصينية في الخارج، فضلاً عن المشروعات البترولية، والمنح والقروض الصينية في الدول العربية، التي تزيد حجم الاستثمارات الصينية في المنطقة العربية[1].

ويبين الواقع أن حجم العلاقات التجارية والاقتصادية بين الدول العربية والصين قد تطور وتنوع تنوعاً كبيراً خلال السنوات الأخيرة، وبصفة خاصة منذ أحداث 11 سبتمبر 2001، حيث بدأت الاستثمارات العربية تتجه إلى الصين، كما تزايد عدد المستثمرين العرب الذين يتعاملون معها، ولا سيما بعد الاجراءات الأمنية والقيود، التي بدأت الدول الأوروبية والولايات المتحدة اتخاذها ضد الدول العربية.

وتجدر الإشارة إلى أن المؤسسة العربية لضمان الاستثمار أشارت إلى توفر فرص الاستثمار في المنطقة العربية في قطاع الطاقة، والخدمات النفطية، ومناجم الفوسفات والحديد، والزنك والنحاس والمنغنيز، وما يرتبط بذلك من استثمارات في خطوط السكك الحديدية، ومشاريع التوسع، والبنية التحتية، والتحديث الزراعي والصناعي التحويلي، ومنشآت الري والطاقة الكهربائية، والصناعات الهندسية، وبرامج الإعمار في المناطق الجديدة، ومشاريع الإسكان، وإقامة السدود، وقد أبدى ممثلو المؤسسات الصينية اهتماماً بمختلف هذه المشروعات الاستثمارية في العديد من دول المنطقة العربية[2].

وقد تجاوز الاعتماد المتبادل بين الصين والدول العربية تجارة الطاقة، فامتد إلى مستويات كبيرة من تجارة السلع والأعمال، ويعد التبادل التجاري أساسا مهما في تنامي العلاقات الصينية العربية، فقد تزايد بنسبة أكثر من 600% في العقد الماضي (2005 – 2015) ليصل إلى 202 مليار دولار، حيث أصبحت الصين الشريك التجاري الأول لدول المنطقة العربية، وسبقت الولايات المتحدة الأمريكية مع معظم هذه الدول[3].

---

[1] عاطف سالم الأهل، العلاقات العربية الأسيوية، في السيد صدقي عابدين وهدى ميتكيس (محرران)، العلاقات العربية الأسيوية، مركز الدراسات الأسيوية، جامعة القاهرة، 2005، ص154 – 161.

[2] عبد الواحد الناصر، النظام العالمي في مطلع القرن الحادي والعشرين، كلية الحقوق – الرباط، 1999، ص92.

[3] أبو بكر الدسوقي، الدور العالمي للصين رؤى مختلفة، مجلة السياسة الدولية، القاهرة، 2008، ص151.

من هنا، نجد أن مصلحة الصين تجاه المنطقة العربية تكمن في الاعتماد على الغاز والنفط العربي، وفتح المجال للتبادل الثقافي بين الصين والعرب، وتوسيع دائرة المشاركة في النواحي السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية كافة، وتفعيل دورها المستقبلي في العلاقات الدولية مع وضوح الرؤية ضد محاولات التشويه، التي تقوم بها بعض الدول الغربية، من خلال إعطاء الانطباع الخاطئ للقيادات والمفكرين الصينيين عن المنطقة العربية، ودفعها للابتعاد عن الخوض في سياساتها لكونها منطقة الإرهاب في العالم، سواء الإرهاب الأصولي، أو الراديكالي، وأن الصين لا تستطيع التأثير في المنطقة. وعلى هذا الحال، ضعف الأثر الصيني في السياسات الدولية الخاصة بالدول العربية، مما انعكس سلباً على دورها في المنطقة، وحد من تأثيرها في قضايا المنطقة العربية[1].

2- منافسة الولايات المتحدة الأمريكية على النفوذ في المنطقة العربية:

لقد أدركت الصين الطبيعة الجديدة للنظام الدولي، ودور القوة الاقتصادية كأساس لتوسيع نفوذ الدولة في مرحلة ما بعد الحرب الباردة، ولما كانت التحولات الجارية في مضامين القوة، ومدلولاتها الاستراتيجية تتجه نحو اعتبارات القوة الاقتصادية؛ فإن هذا يصب في مصلحة الصين، باعتبارها قوة اقتصادية متنامية بصورة قد تدفع إلى التفكير، بما يمكن أن يترتب على تنامي قدراتها الاقتصادية من تأثير وانعكاس في العلاقات الدولية.

وقد استطاعت الصين في السنوات الأخيرة أن تستفيد من هفوات الإدارات الأمريكية، بدءا برد الفعل البطيء حيال الأزمة المالية الآسيوية في عهد الرئيس كلينتون، وصولا إلى قصر نظر إدارة الرئيس بوش في مواجهة الإرهاب بعد أحداث 11 سبتمبر 2001، حيث يبدو تمدد النفوذ الصيني في منطقة أسيا والمنطقة العربية على حساب وجود أمريكي متناقص؛ بفعل ما أوجبته الأزمة المالية من أولوية الشأن الداخلي، ولا يقتصر تمدد النفوذ الصيني على حساب الوجود الأمريكي في هذه المناطق فحسب، ولكن يمتد إلى مناطق إنتاج، ما يقتضيه الصعود الاقتصادي الصيني من الطاقة والمواد الخام والسلع نصف المصنعة، وطرق مرورها، وتسعى الصين لتأمين طرق تجارتها عبر المحيط الهندي وبحر الصين الجنوبي بتكوين أسطول

[1] عاهد مسلم المشاقبة، البعد السياسي للعلاقات العربية الصينية وآفاقها المستقبلية، مجلة الدراسات للعلوم الإنسانية والاجتماعية، مجلد 41، الجامعة الأردنية، عمان، ص24.

بحري قوي، مما يشكل تحديا للاستراتيجية الأمريكية[1]. تعد المنطقة العربية محور اهتمام في الاستراتيجية الصينية. ومع ذلك؛ فإن دول المنطقة من جانبها لم تنظر إلى الصين كلاعب دولي يجب الاعتماد عليه، فقد ظل الدور الصيني محدوداً وهامشياً يقتصر على التبادلات التجارية، والثقافية، وقد كانت الصين دائماً تنظر إلى الدول العربية بثرواتها، وموقعها الاستراتيجي باعتباره منطقة تشابك" في الصراع المحتوم بين القوى الدولية المتنافسة على مناطق النفوذ[2].

وتعد الصين من بين الدول الكبرى التي أضحت تولي وجهها شطر المنطقة العربية، ليكون حضورها في المنطقة حضورا فاعلا، وذلك عبر نسج علاقات مع بلدانها، وإبداء مزيد من الاهتمام بقضاياها السياسية والاقتصادية والأمنية، دون التورط المباشر مع الولايات المتحدة الأمريكية المهيمن التقليدي على المنطقة[3].

ومع تطور أساليب الهيمنة الأمريكية، اتجهت الأنظار للبحث عن منافس لتلك القوة المهيمنة على النظام العالمي، وأثبتت التقارير الأمريكية أن الصين لديها ما يمكنها لأن تكون صاحبة مكانة دولية لها ثقلها السياسي، إضافة إلى قوتها الاقتصادية، حيث يعد الاقتصاد الصيني أكبر اقتصاد حقق نموا بشكل سنوي يصل الى (6%)، واستطاعت الحكومة الصينية خلال هذه السنوات تخليص ثلاثمائة مليون صيني من الفقر، وتضاعفت دخول الأفراد أربع مرات، كما أن الصين تحتفظ بثاني أكبر احتياطي عالمي من العملات الأجنبية، وعلى رأسها الدولار الأمريكي[4].

لقد أصبحت الصين قوة اقتصادية تمتلك الكثير من القدرات، التي تجعلها تنافس الولايات المتحدة الأمريكية على الساحة الدولية، فالصين تمتلك موارد بشرية ضخمة قادرة على الإنتاج، بجانب أنها أصبحت قوة تجارية ضخمة، ففي بعض الأوقات تتجاوز حجم صادراتها صادرات بعض الدول الكبرى (الولايات المتحدة الأمريكية)، بل إن الناتج المحلي الإجمالي لها يتساوى مع الولايات المتحدة الأمريكية في بعض الأحيان، كما أن الصين تحرص على إقامة علاقات سلمية مع دول الجوار، وهذا يهدد الوجود الأمريكي في

---

[1] دانييل بورشتاين وأرنيه دي كيزا، التنين الأكبر، الصين في القرن الحادي والعشرين، ترجمة: شوقي جلان، الطبعة الأولى، سلسلة عالم المعارف، رقم 271، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، 2001، ص136.

[2] جواد الحمد، العلاقات العربية الصينية في 60 عاماً، جريدة الشرق الأوسط، العدد 1174، أكتوبر، 2009، ص10.

[3] مدين علي، حول مستقبل دور الصين في السياسة الدولية، مجلة "دراسات استراتيجية، العددان 19 – 20، السنة السادسة، 2006، ص169.

[4] عاهد مسلم المشاقبة، البعد السياسي للعلاقات العربية الصينية وآفاقها المستقبلية، مصدر سابق، ص379.

المنطقة الآسيوية[1].

نستطيع أن نقول إن الصين أصبحت أكبر قوة تجارية في العالم، متجاوزة الولايات المتحدة الأمريكية، حيث فاق التبادل التجاري السنوي للمرة الأولى 4 آلاف مليار دولار أمريكي، أي: نحو ثلاثة آلاف مليار يورو، وهكذا تربعت الصين على قمة تجارة البضائع العالمية، وقد اتخذ التبادل التجاري الصيني صوراً مختلفة إذ انخفض قليلا مع الأسواق التقليدية كالاتحاد الأوروبي، والولايات المتحدة الأمريكية، واليابان، بينما حدثت زيادة ملموسة مع الأسواق الناشئة[2].

ومن الناحية التجارية، أصبحت البضائع الصينية تشكل قلقا للدول الصناعية الكبرى بسبب أسعارها المنافسة مع سهولة وصولها إلى الأسواق المستوردة، كما أن الصين تفتح أسواقها بأفضلية خاصة لمنتجات الدول العربية، بل تشجع دخول هذه المنتجات إلى أسواقها، وترفع القيود الكمركية عنها، وتسهل انسيابها إلى أسواقها، لتشعر الدول النامية بخصوصية العلاقات مع الصين، ولتتبلور حقيقة دعم الصين للدول العربية إلى واقع ملموس[3].

وتتمسك الصين برؤية تعدد الأقطاب، وتعده اتجاها تاريخيا لا يمكن مقاومته، وأن تنمية هذا النظام المتعدد يقود إلى السلام العالمي، وتنادي بأن تبذل كل الدول جهودا مشتركة لإقامة نظام سياسي واقتصادي دولي جديد، متعقل وعادل لأن النظام المتعدد الأقطاب سيسرع من عملية السلام في المنطقة العربية[4].

3- الحفاظ على الأمن المحلي الصيني ومكافحة الإرهاب في المنطقة العربية:

بدأت الراديكالية الإسلامية التغلغل في الصين في ثمانينيات القرن العشرين انطلاقاً من آسيا الوسطى، وباكستان، وأفغانستان، في سياق انفتاح الصين والصحوة الإسلامية العالمية. وشكل هذا التغلغل بداية تصاعد خطر الحركات المتطرفة في أسيا الوسطى بداية الألفية الثالثة نتيجة للفراغ الأمني الذي نتج عن

---

[1] زبغنيو بريجنسكي، رقعة الشطرنج الكبرى، الأولوية الأمريكية ومتطلباتها الاستراتيجية، ترجمة أمل شرقي، الأهلية للنشر والتوزيع، عمان، ط1، 1999، ص56.

[2] علي الدين هلال وآخرون، حال الأمة العربية 2013 – 2014، مراجعات ما بعد التغيير، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2014، ص62.

[3] مغاوري شلبي علي، الولايات المتحدة والصين ثنائية قطبية جديدة، السياسة الدولية العدد 179، مؤسسة الأهرام، القاهرة، يناير 2010، ص82.

[4] راجع الخوري، التنين الأصفر في أحضان المرابي اليهودي، الشرق الأوسط، الأحد 2000/4/23، ص18.

الانسحاب الأمريكي من أفغانستان، إلى جانب ظهور الجماعات الإرهابية المتطرفة، كتنظيم "داعش"، وانضمام العديد من مواطني آسيا الوسطى لهذا التنظيم، الأمر الذي شكل تحديا للصين، فبدأت تعمل على مواجهة مخاطر تمدد التيارات الإرهابية في منطقتها، فمنذ أن أعلن تنظيم داعش، تعاطفه مع مطالب الإيغور شعرت الصين بأن هذا الإعلان يمثل تهديداً مباشراً على مصالحها، وسيجعلها عرضة للهجمات الإرهابية، حيث إن تمدد "داعش" الإرهابي، وزيادة نفوذه، قد يشجع الجماعات المتطرفة داخل الصين على القيام بعمليات إرهابية ضد الحكومة الصينية، وما يؤكد هذه الاحتمالية هو وجود ما يقارب 300 عنصر من الإيغور منضمين لـ "داعش" الإرهابي، وبالتالي حتى بعد القضاء على تنظيم داعش، ستواجه الصين مشكلة العائدين من التنظيم، وهم محملون بالأفكار المتطرفة والعنيفة، التي ستؤثر على السلم الاجتماعي[1].

أضحى التطرف العنفي تحدياً مروعاً للأمن القومي الصيني، حيث أخذت السلفية الجهادية في الانتشار بالصين في السنوات الأخيرة، وذلك بعد تزايد عدد الإيغوريين الذين وصلوا إلى تركيا بطريقة غير شرعية للالتحاق بتنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام، وجماعات إرهابية أخرى في سوريا[2].

ومع صعود تنظيم الدولة الإسلامية"، شهدت المنطقة العربية موجة جديدة من انتشار الإرهاب والتطرف والعنف تضرب دول المنطقة، وأسفرت عن وقوع عدد كبير من الإصابات في صفوف المدنيين، وعن معاناة المصالح الصينية في المنطقة بخسائر بشكل مباشر، أو غير مباشر[3].

حاولت الصين بعد الثورات العربية أن تتبع سياسة عدم التدخل في الشؤون الداخلية لدول المنطقة العربية، وأن تتمسك بالعامل الذي تكسب به الصين ثقة تلك الدول، وتسعى إلى أن يكون دورها دور الموجه الذي يدعم الاستقرار والسلم، لا أن تؤدي دور الهيمنة، وبسط السيطرة والنفوذ، وهي بذلك تهدف إلى الحفاظ على علاقات قوية مع دول المنطقة العربية من جهة، وكذلك الحفاظ على الأمن المحلي الصيني من جهة أخرى، عبر منع الأيديولوجيات المتطرفة والشبكات الجهادية المتجذرة في المنطقة من التسلل داخل الصين.

---

[1] دينغ لونغ وأخرون، العلاقات العربية الصينية.. مواجهة الصين للتطرف العنفي في الداخل والخارج، بحوث مناقشات الندوة الفكرية التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية بالتعاون مع معهد دراسات الشر الأوسط وجامعة شنغهاي للدراسات الدولية، ط1، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2017، ص342.

[2] محمد نعمان جلال، تسليم الراية في القيادة الصينية، الدلالات والابعاد، مجلة السياسة الدولية، العدد 152، مؤسسة الأهرام، القاهرة، ابريل، 2010، ص56.

[3] معتز سلامة، الصين والولايات المتحدة، جوهر الخلاف، السياسة الدولية، العدد 160، مؤسسة الأهرام، القاهرة، 2012، ص52.

ويخشى قادة الحزب الشيوعي الصيني من الاستياء الداخلي، حيث يذكر "لي ويجيان" من معهد شنغهاي للدراسات الدولية، أن المنطقة العربية امتداد استراتيجي لمحيط الصين، فبعد تفكك الاتحاد السوفيتي برزت مجموعة من البلدان الإسلامية في آسيا الوسطى، وقلص هذا الواقع من دون أدنى شك المسافة الجغرافية السياسية بين الصين والمنطقة العربية فورا، فالمنطقة الغربية في الصين كانت في الأصل مجاورة للمنطقة العربية، وارتبطت بها منذ زمن طويل عبر طريق الحرير، وتجمع بين المنطقتين أوجه شبه كثيرة، وعلاقات وطيدة على الصعيد العرقي والديني والثقافي، وبما أن المنطقة العربية تشكل امتداداً استراتيجياً للمنطقة المتاخمة لحدود الصين الغربية، تؤثر الاتجاهات المسيطرة على الوضع في المنطقة العربية، والاتجاهات القومية الشاملة، والأيديولوجية الدينية المتطرفة تأثيراً مباشراً على أمن الصين، واستقرارها[1].

وفي العقد الأول من القرن الحالي اعتقلت قوات التحالف في أفغانستان أفرادا صينيين من الإيغور، وتم احتجازهم في خليج غوانتنامو، وبالإضافة إلى ذلك أفادت تقارير عن انضمام أفراد صينيين من الإيغور ومسلمي الهوى إلى مقاتلي تنظيم "داعش" الإرهابي في سوريا والعراق.

وقد شهدت الصين ارتفاعا في الهجمات الإرهابية داخل حدودها خلال عامي 2013 – 2014. وفي أكتوبر 2013 وقعت حادثة مروعة اندفعت خلائها سيارة وسط الحشود في ساحة تيانانمن في بكين، وانفجرت قنبلة في مدينة أورومكي في أبريل 2014، وكذلك انفجرت سيارة مفخخة بعد مرور شهر في منطقة كسنغياتغ – إيغور المستقلة، وأسفرت عن وقوع قتلى، وفي جميع الحوادث ألقي باللوم على المتطرفين الإيغور[2].

ومع استمرار التحولات المتسارعة على المشهد الدولي، وازدياد حدة التنافس بين القوى الدولية من جهة، وتشابك علاقاتها وتعقيداتها من جهة أخرى، وفي ظل التحديات الداخلية والإقليمية والدولية أمام الصين، وبالنظر إلى التحولات الكبيرة التي أفرزتها الثورات العربية في المنطقة، ومواقف الصين تجاهها، خاصة مع بروز الإسلام السياسي كقوة مهمة في المشهد، وما يعنيه ذلك من تنامي القلق لدى بكين من أن الوضع الحالي قد يزيد من التغيرات المتسارعة، وتزايد الفجوة والتناقضات بين الشمال والجنوب[3]، وأن تتحول

---

[1] كاظم هاشم نعمة، القوة الناعمة الصينية والعرب، سياسات عربية، العدد 26، مايو، 2017، ص42.

[2] علي حسن باكير، مسار العلاقات اليابانية الصينية، مجلة القصر، ابريل، 2015، ص72.

[3] إسماعيل صبري مقلد، العلاقات السياسية الدولية، دراسة في الأصول والنظريات، المكتبة الاكاديمية، القاهرة، 1991، ص48.

بعض القضايا العرقية والدينية إلى قضايا سياسية، مما يزيد من العنف إلا أن كل ذلك لن يغير جذرياً في سياسة الصين تجاه المنطقة وقضاياها، لكنها ستحتاج حتما إلى إعادة صياغة خطابها السياسي؛ ليكون أكثر وضوحا، وربما تضطر بكين إلى الخروج أحيانا من المنطقة الرمادية إذا دعت الحاجة إلى ذلك بما يتلاءم مع التطورات الجارية. وتتمثل دوافع الصين المشاركة في مكافحة الإرهاب بالمنطقة العربية في الجوانب التالية[1]:

1- تقليل أو احتواء الآثار والمخاطر عابرة الحدود للإرهاب على الأمن القومي الصيني عامة في ظل الوضع الراهن، ومنع عودة الجهاديين الصينيين المنتمين لـ "داعش" الإرهابي إلى بلادهم، وتخفيض التأثير السلبي للتيار المتطرف والإرهابي من المسلمين في داخل الصين خاصة.

2- حماية مصالح الشركات الصينية والسلامة الشخصية للمدنيين الصينيين المغتربين في دول المنطقة العربية.

3- الحفاظ على النظام الاجتماعي والنظام الأمني لدول المنطقة، لضمان إمدادات الطاقة بصورة مستديمة ومستقرة، وبناء بيئة آمنة تضمن دفع برنامج الحزام والطريق" بين الصين ودول المنطقة العربية.

4- رفع التأثير السياسي للصين وخطابها الموجه إلى دول المنطقة العربية، من خلال مشاركتها في مكافحة الإرهاب، بالتعاون مع دولها، بغية الحصول على مزيد من اعتراف دول المنطقة بالأفكار والمفاهيم والمبادئ الصينية حول مكافحة الإرهاب، وتقبلها، وموافقتها عليها، وهكذا تتعزز الثقة السياسية المتبادلة بين الصين ودول المنطقة في سبيل دفع تعاونها في المجالات الأخرى.

وفي هذا السياق، يمكن للصين أن تدفع مشاركتها في مكافحة الإرهاب بالمنطقة العربية من خلال عدة جوانب[2]:

أ- استكمال بناء نظام استخباراتي حديث يتم من خلال إنشاء آلية الاتصال، وآلية تبادل المعلومات في مجال مكافحة الإرهاب مع دول المنطقة العربية، وكذلك جمع المعلومات المتعلقة بالمناخ والتضاريس، والبيئة

---

[1] يهو أن، آفاق رحبة لتنمية علاقات الصداقة والتعاون الصينية العربية في القرن الواحد والعشرين آفاق العلاقات العربية الصينية، سلسلة الحوارات العربية العالمية، عمان، 2009، ص130.

[2] باو تشينغ تشانغ وآخرون، العلاقات العربية الصينية، بحوث ومناقشات، الندوة الفكرية، الطبعة الأولى، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2017، ص375.

والقبائل.

ب- تحسين آلية الحماية للمصالح الصينية في المنطقة العربية.

ج- تطوير الخطاب الخاص لمكافحة الإرهاب في إطار الدبلوماسية العامة الصينية تجاه دول المنطقة العربية.

د- تعزيز البحث العلمي الصيني لمكافحة الإرهاب.

هـ- السعي وراء طرق التعاون الجديدة في نزع التطرف بين الصين ودول المنطقة العربية.

الخاتمة:

أصبحت الصين تنافس الفاعلين الدوليين الكبار بسياسة خارجية براغماتية، مركزة على التجارة والاستثمار، والنفط، وشكلت نموذجاً اخلاقياً وعقلانياً مقبولاً في توظيف الدبلوماسية والمرونة في علاقاتها الدولية ضمن آليات تضمن المصالح المتبادلة، والتعاون الدولي، وسعت إلى كسب عدد كبير من الأصدقاء حول العالم، مما ساعد على تثبيت أقدامها دولياً، خصوصاً في المنطقة العربية، في محاولة منها للاستفادة الاستراتيجية من موارد المنطقة العربية، وإمكانياتها الاقتصادية والاستثمارية الهائلة. وتزايد الدور الصيني على الساحة الدولية حتى أضحى البعض يتحدث عن إمكانية وصول الصين إلى قمة النظام الدولي، وأطلق البعض على القرن الحالي (القرن الصيني)، وتميز الدور الصيني إزاء المنطقة العربية عن الدور الأمريكي بالمرونة في التعاطي مع قضايا المنطقة، مستغلة بذلك حساسية العرب للإرث الاستعماري الغربي الذي أنهك المنطقة واستولى على مواردها ومقدراتها، واستنزف خيراتها بطريقة اقترنت بها فكرة التعدي المباشر على السيادة العربية، ويبين حجم الجهد الذي تبذله الصين لمزيد من التغلغل في المنطقة العربية بسبب حاجتها للنفط، وكونها ثاني أكبر مستهلك للنفط بعد الولايات المتحدة الأمريكية، كما أن حجم التجارة الصينية في المنطقة العربية يساعدها على التغلغل وبسط نفوذها بسبب وفرة الإنتاج الصيني، وانخفاض التكلفة بما يتناسب مع المستويات المعيشية في المنطقة العربية. وقد حرصت الصين في سياستها الخارجية على حماية مصالحها السياسية والاقتصادية في قارتي اسيا وافريقيا، لأنها كانت تنظر إلى الدول العربية باعتبارها دولاً مشابهة لها في كفاحها لنيل الاستقلال والتحرر. والتقت الرؤية الصينية مع توجهات الدول العربية التي

شاركت الصين موقفها من النظام الدولي، وهذا مقدمة لحقبة اتسمت بدور صيني نشط تجاه تلك الدول خاصة عندما سارعت إلى الاعتراف بالصين الشعبية عام 1956 كل من مصر، وسوريا، واليمن، عملت الصين على دعم القضايا العربية في المحافل الدولية، وقدمت دعمها السياسي والدبلوماسي للدول العربية، في بداية القرن العشرين في محاربة الاستعمار الغربي، حيث دعمت صفقة الأسلحة التشيكية إلى مصر، ودعمت مصر في حرب السويس 1956، وساندت ثورة الجزائر ضد الاحتلال الفرنسي، كما اقامت علاقات مع منظمة التحرير الفلسطينية.

وتتبنى الصين في سياستها الخارجية مع الدول العربية المبادئ الآتية:

1- الحل السلمي في النزاعات الدولية عن طريق الحوار والتشاور والتفاهم بعيداً عن استخدام القوة أو التهديد بها.

2- انشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط واحترام الاتفاقيات الدولية فيما يتعلق بالأسلحة النووية وأسلحة الدمار الشامل الأخرى.

3- ضرورة تفعيل دور الأمم المتحدة في حفظ السلم والأمن الدوليين، ومعالجة القضايا الإقليمية والدولية.

4- قيام المجتمع الدولي بتنشيط الحوار بين الجنوب والشمال.

5- الدعوة إلى الحوار والتواصل بين الحضارات من أجل التعاون والوئام مما يسهم في تحقيق السلام.

6- تفعيل التعاون الصيني العربي بشكل كامل في كافة المجالات.